بلاغة الأشكال الوجيزة في التراث العربي

أ . رشيدة عابد*

مقدمة :

يعتبر الحديث عن الأشكال والأنواع الأدبية من أهم محاور النظرية الأدبية والنقد الأدبي قديما وحديثا ، باعتبار أن التصورات النظرية والمفاهيم الإجرائية التي تتصل بالأدب لا يمكن أن تتم إلاّ من خلال تصور لمنظومة الأدب ، الذي لا يجد تحققه إلا من خلال أنواع وأشكال أدبية ، تختلف باختلاف العصور والأزمنة من جهة ، وباختلاف المعايير النظرية والممارسات النقدية التي يتم الاحتكام إليها من جهة أخرى ، وبهذا الصدد يمكن الإشارة إلى مجموع النظريات والتصنيفات الّتي منحت للآداب ، بدءا بأفلاطون وأرسطو ، وصولا إلى جيرار جينيت وتودوروف ، ولعل أهم ما أفرزته مجموع المعايير والعلاقات التي تحكم الأجناس الأدبية أو الأنواع الأدبية ، والتي تقف وراءها منظومة اصطلاحية من أهم مصطلحاتها : الجنس والنوع والصنف ، بينما يبقى مصطلح الشكل ثانويا وهامشيا ، وهذا ما جعل النظر إلى الأشكال القصيرة أو الوجيزة يكتسي زي التهميش ويوضع موضع الدرجة التالية بعد الجنس أو النوع ، باعتبارها مجرد حلل تزين بها النصوص ، وترصع بها الأقوال ، ولا يمكنها الارتقاء بذاتها إلى مستوى الأجناس .

لئن كان الحديث عن الأشكال الوجيزة في الأدبيات الغربيّة يكتسي لمحة التّقليل من شأنها وعدم الاعتراف بها بوصفها أنواعا ، حيث اعتبرت أشكالا ناقصة ، غير مكتملة ، تأتي في المرتبة الثّانية بعد الأنواع الأدبية من حيث الأهمية ، فإنّ الأمر مختلف في الثّقافة العربية ، حيث توضع الأمثال والحكم بوصفها أشكالا قصيرة جنبا إلى جنب مع الأجناس الكبرى كالخطب والرسائل لأنّها تضاهيها فصاحة وبيانا[1] ، وكذلك الأمر بالنّسبة لما يشار إليه عادة بالنّتف أو المقتطفات أو الفقر البليغة ، حيث « تعتبر إنجازات أدبيّة راقية ، تستقطب إليها

---

* معهد اللغات والأدب العربي ، المركز الجامعي العقيد آكلي محند أولحاج بالبويرة .

(1) ينظر بسمة عروس ، التفاعل في الأجناس الأدبية ، ط1 ، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات ، تونس ، 2008 ، ص366 .

جهود المبدعين وجهابذة الألفاظ ونقاد المعاني ليتدبّروا معانيها أو يبرزوا معارض الاختيار والاستشهاد أو ليتّبعوها ويقلدوها » [1] . هكذا تتبيّن وفقا لهذا الخلفية الّتي تحكّمت في النّظر إلى هذه الأشكال والحكم عليها بالجودة والرّداءة استنادا إلى رؤية بلاغية ، حيث يعد أحسن الكلام أبلغه وأوجزه ، وفق قاعدة « خير الكلام ما قل ودل » .

استنادا إلى هذا يمكن أن نصوغ الإشكالية التالية : كيف تتأسس بلاغة الأشكال القصيرة ؟ ما مكانتها في التصور التراثي من خلال الآراء النقدية والبلاغية من جهة ؛ والمصنفات الضخمة التي اتجهت إلى تدوينها وحفظها من جهة أخرى ؟ وما هي السبل والأدوات المنهجية الأمثل لقراءتها وتبين مواطن الجمالية فيها ؟

الشكل القصير وبلاغة الإيجاز :

تبرز سمة القصر كخاصية شكلية مهيمنة ، على الرّغم من التّساؤل الّذي يطرحه هذا المعيار الكمي المتمثّل في : ما هي حدود القصير ؟ وما الفرق بين القصير والمختصر والمقتطف والوجيز ؟ ولماذا يتم الاهتمام بالإيجاز في الكلام العربي إلى هذا الحد ؟ وإلى أي مدى تصلح خاصية الإيجاز معيارا شكليا للتّصنيف ؟

تتجاوز مسألة الطّول والقصر في التّراث مجرد المعيار الكميّ ، فهي إفراز تصور بلاغي يرى في الإطناب منقصة ، بحكم أنّها ثرثرة من فضول الكلام ، وفي القصر والإيجاز مزيّة ومحمدة ، بل إنّ البلاغة كلها تتلخص في تحقيق الإيجاز ، وهي خاصيّة تجعل الكلام إيحائيّا مشبعا بالدلالات ممّا يتيح إمكانات تعدّد المعنى ، واحتمالات القراءة المتجدّدة وإتاحة الفرصة للمتلقّي بإدخاله في دورة الخطاب أو التّواصل .

هكذا تبدو سمة القصر بمعنى الإيجاز في التّراث معيارا يحدّد اندراج الكلام ضمن الأدب ، أو خروجه عنه ، وهذا ما يتحقّق في كثير من المصنفات التراثية والتي من بينها « عيون الأخبار » لابن قتيبة الدينوري ، والذي سيكون مرجعنا في كل مرة ندلل بها على تجليات الأشكال الوجيزة .

ثمة مسلّمة حول نشوء وتطور الأشكال الأدبية مفادها أنّ الأشكال القصيرة تشكل أنوية لأشكال طويلة تظهر لاحقا ، فالبسيط يكوّن المركّب وهكذا في

(1) مرجع سابق ، ص367 .

سلسلة تراتبية ، وقد حاول برنار روخوموفسكي (Bernard Roukhomovsky) من خلال الدّراسة الّتي قدّمها بعنوان « قراءة الأشكال الوجيزة » Lire les formes brèves أن يحدّد حدود القصر بتفريقه بين الوجيز le bref والقصير le court والمختصر le concis ، ويضعها في تراتبية : القصير [المختصر] الوجيز ، مستأنسا في تعريف الوجيز بتحديد نيتشه للشكل الوجيز بأنّه « الأقل عددا من الأصوات والعلامات والأكثر طاقة » (1) .

وهكذا يتحدد مفهوم الشكل الوجيز بهيمنة خاصية الإيجاز البلاغية التي يستمد منها شرعية انتمائه لمنظومة الأنواع الأدبية في التراث العربي ، كما سيتضح من خلال آراء بعض النقاد والبلاغيين .

الأشكال الوجيزة في تصور التراثيين :

إنّ إلقاء نظرة على المصنّفات التّراثية المتخصّصة منها والجامعة ـ وما أكثرها! ـ يجد مادة ضخمة من « **الأمثال** » و« الحكم » و« **الأقوال** » و« **النتف** » و« **المقتطفات** » و« **البلاغات** » . . . وغيرها من المصطلحات الّتي تندرج تحت الأشكال الوجيزة ، لدليل قاطع على الأهميّة والحظوة الّتي نالتها هذه الأشكال النثرية ـ بعد طغيان الشعر وهيمنته ـ بمنح « **الثانوي** » و« **الهامشي** » من الموضوعات والأنواع فرصة الظهور في مؤلفات خاصة (2).

يكفي الرّجوع إلى مصنّفات الأمثال والحكم لتأكيد هذه الأهميّة ، إذ يقول أبو هلال العسكري في مؤلفه « جمهرة الأمثال » : « . . ما رأيت حاجة الشّريف إلى شيء من أدب اللّسان بعد سلامته من اللّحن ، كحاجته إلى الشّاهد والمثل والشّذرة والكلمة السّائرة . . . » (3) ، ولا يتوقف الأمر على تقويم اللّسان وتوشيح الكلام ، بل إنّها ضرورة لا يكتمل أدب الأديب إلاّ بها ، إذ يوصف من ترك الإلمام بهذا « العلم » بـ « منقوص الأدب غير تام الآلة فيه ، ولا موفور الحظّ منه » (4) .

نجد في كتب البلاغة هي الأخرى احتفاء بهذه الأنواع باعتبارها تجسّد النّموذج البلاغي بامتياز ، فهذا ابن وهب في كتابه « البرهان في وجوه البيان » يصف الأمثال والحكم بأنّها « أنجح مطلبا وأقرب مذهبا » بعد أن جعلها نوعا

(1) les formes brèves , édition Nathan , Paris ,2001 , p4 . Bernard Roukhomoveskey , Lire

(2) ينظر : لؤي حمزة عباس ، سرد الأمثال ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، سورية ، 2003 . ص20 .

(3) أبو هلال الحسن عبد الله بن سهل العسكري ، جمهرة الأمثال ، ضبط وتنسيق وشرح : أحمد عبد السلام ، ج1 ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، 1988 ، ص9 .

(4) العسكري م س ، ص10 .

أدبيًّا من أنواع النّثر جنبا إلى جنب مع الخطب والرّسائل[1] . وكذلك الكلاعي في كتابه الموسوم « إحكام صنعة الكلام» الّذي قسّم الكلام إلى أنواع كانت الحكم والأمثال إحداها ، يقول : « وجعلت أبحث في ضروب الكلام فوجدتها على فصول وأقسام منها : الترسيل ، ومنها التوقيع ومنها الخطبة ، ومنها الحكم المرتجلة والأمثال المرسلة ، ومنها المورى والمعمى ، ومنها المقامات والحكايات ، ومنها التوثيق والتأليف» [2].

قد يطول بنا الحديث لو أردنا تتبّع كل الآثار الّتي عنيت بهذا الموضوع ، ولكن حسبنا تبيّن المكانة الّتي اتّخذتها الأشكال الوجيزة في تصوّر القدماء وكيف تبدو تجلّياتها في المصنفات الجامعة ، وقد شاع منها ـ كما بدا من خلال هذه الاستشهادات ـ شكلان هما : « الأمثال» و« الحكم» .

قراءة الأشكال الوجيزة : أي منهج ؟

ونحن نهم بدراسة الأشكال الوجيزة يحضرنا سؤال منهجي مهم : من أين نبدأ ؟ أو ما هي الخطوات الّتي ننتهجها لدراسة الأمثال والحكم ؟

يحدد أحد الباحثين الغربيين بعض الخطوات الإجرائية لدراسة هذه الأشكال ، وهو جاك فونتني (Fontanille Jacque) الّذي تعرّض لدراسة الأمثال والحكم ، عندما كان بصدد محاولة إيجاد سيميائية أدبيّة تتناول كل الخطابات والنّصوص الأدبية مهما كان شكلها أو انتماؤها ، فقد خصّص جزءا من عمله الموسوم بـ « السميائيّة والأدب» ، مبحثا للحديث عن هذه الأنواع الّتي اصطلح عليها بـ « الجنس الصّيغي» le genre formulaire ، ونلخّص تلك الخطوات الّتي اقترحها : [3]

01 ـ نقوم بالتّعريف بمعايير عامة وثابتة ؛

02 ـ نختار فئة مكوّنة من نصوص كالحكم والأمثال ؛

03 ـ نبحث عن مجموع السّمات المشتركة بينها ؛

04 ـ نقوم بدراسة عينة تمثيلية .

---

(1) ينظر ابن وهب الكاتب ، البرهان في وجوه البيان ، تح : حنفي محمد شرف ، دط ، مطبعة الرسالة ، مصر ، دت . ص150 .

(2) الكلاعي أبو القاسم بن عبد الغفور ، إحكام صنعة الكلام ، تح : محمد رضوان الداية ، دط ، دار الثقافة ، بيروت ، 1966 . ص89 .

(3)Fontanille Jacque , Sémiotique et littérature : Essais de méthode , ed Presses universitaires de France , Paris ,1999 . p 160 .

كما يوضح الباحث أنّ لهذا النّوع مميّزات عامة تبدو بجلاء وهي : إيجازه وانفتاحه وتلفّظه الافتراضي وقيمه الحصريّة .

يقدّم باحث آخر وهو برنارد روخوموفسكي ، في مؤلفه المذكور سابقا ، فصلا تحت عنوان « الأشكال الحكمية » Les formes sentencieuses دراسة مفصّلة للأمثال والحكم ، وما يلحق بهما من أقوال باعتبار الاصطلاحات المتعدّدة الّتي يوردها . ويعرف هذه الأشكال الحكمية بأنّها : « قول عالمي يمكن أن يُثمّن خارج سياق وروده » ، أو هو « صياغة تلفّظية لمحتوى حقيقة عامة تستهدف الإنسان » ، ومنه فهو يتّصف بثلاث صفات رئيسية : ميله للتّعميم ، خاصّيته الاستشهادية (الاقتباسية) ، وحقله الموضوعاتي (الإنسان)[1] .

يمكن الاستناد إلى هذه الجوانب النظرية ، ولكن لابد من مراعاة خصوصية المدونة التي سيشتغل عليها ، والتي تحدد انتماء الأمثال والحكم ، حيث تتقدم الأمثال والحكم الّتي نحن بصدد دراستها في « ***عيون الأخبار*** » لابن قتيبة[2] في شكل خبر ، فتأتي بصيغة القول ، وهو ما تقدّمه صيغ الأداء الّتي قمنا بحصرها من خلال استقراء ما جاء في المصنَّف ، وهي :

01 ـ كان يقال / قيل / قالوا

02 ـ قال فلان / قالت العرب / قالت العجم

03 ـ حدثني فلان عن فلان قال / وفي الحديث

04 ـ في كتاب للهند / الإنجيل / قرأت في كتاب

05 ـ روى فلان عن فلان قال / يروى في الحديث

يلاحظ من هذه الصيغ ورود كلمة « القول » أو أحد مشتقاتها ، وفي حال غيابها تعوّض بكلمة « الحديث » وهما الصّيغتان الأكثر تواترا في « عيون الأخبار » أمّا في حال ورود كلمة « روى » أو « يروى » الّتي تدل على الحكي والإخبار ـ فنجدها إما مقترنة بالفعل « قال » أو بكلمة « الحديث » كما في الصيغة الخامسة[5] .

يتعلّق الأمر بالإطار الّذي تندرج ضمنه الأشكال الوجيزة بنوعيها : « الأمثال » و« الحكم » كما تتجلّى في « عيون الأخبار » ، ومن خلال التّمييز بالنّظر

(1)Bernard Roukhomovsky , Lire les formes brèves , p 59 .

(2) ابن قتيبة الدينوري ، عيون الأخبار (أربعة أجزاء) ، تح : محمد الاسكندراني ، ط 5 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2002 .

إلى صيغ الأداء دائما ، نحاول النّظر في الجهة الّتي تسند إليها مهمة القول أو التّلفظ ، حيث وجدنا ثلاث حالات :

01 ـ **مجهولية القائل** : وتتجلّى من خلال الصّيغ التّالية : كان يقال ، قال بعضهم ، قالوا ، قيل . . .

02 ـ **جماعية القائل** : وتتجلّى في الصيغ : قالت العرب ، قالت العجم ، كانت الحكماء تقول . . .

03 ـ **فردية القائل** : وهنا نجد تسمية شخص معين : الرّسول ﷺ ، الأحنف بن قيس ، عمر بن الخطاب ، برزجمهر ، سقراط . . .

نلاحظ من هذا التّصنيف ، ومن المبادئ والآراء المقدّمة أنّ الأشكال الوجيزة تتقدّم في نوعين لها الأمثال والحكم اللّذين يلتبسان بعضهما ببعض ، ويذهب الباحث محمّد توفيق أبو علي إلى أنّ القدماء أنفسهم لم يفرّقوا بينهما رغم استعمالهم مصطلحين مختلفين[1] ، ولهذا سنعرض في لهما في « عيون الأخبار » كلاً على حدة .

أ . المثل في التّراث : محاولة تحديد

يزخر التّراث العربي بمؤلّفاته المتنوّعة (المعاجم ، الفهارس ، المصنّفات الموسوعية ، المصنفات المتخصّصة ، مصادر البلاغة والنّحو...)، بتحديدات للمثل ، وهي وإن اختلفت وتباينت في التّفاصيل إلاّ أنّها تلتقي في ثوابت معيّنة .

يقدّم التّحديد اللّغوي المثل على أنّه بمعنى التّسوية والشّبه ، ففي لسان العرب : « مثل : مِثلٌ ؛ كلمة تسوية يقال هذا مِثله ومَثَلُه ، كما يقال شِبهه وشَبَهُه بمعنى . . . » [2] ، ومن هنا تنطلق وتتّفق مجمل التّعريفات الاصطلاحية المقدّمة للمثل على أنّه قول تشبيهي .

فقد عرّفه المبرّد فيما نقله الميداني صاحب « مجمع الأمثال » وهي أكبر موسوعة عربية متخصصة في الأمثال ـ بقوله : « قول سائر يشبّه به حال الثّاني بالأوّل والأصل فيه التّشبيه(. . .) فحقيقة المثل ما جُعِل كالعَلَم للتّشبيه بحال الأوّل » [3] ، يرتكز هذا التّعريف على نقطتين هما : قول سائر / كالعلم للتشبيه ، فهما خطوتان في طريق تحديد المثل حيث تتحدّد بهما قاعدتان :

(1) محمد توفيق أبو علي ، الأمثال العربية والعصر الجاهلي ، ط1 ، دار النفائس ، بيروت ، 1988 . ص49 .
(2) ابن منظور ، لسان العرب ، تحقيق : عبد الله علي الكبير وآخرون ، دط ، دار المعارف ، مصر ، دت . مادة (مثل)
(3) الميداني أبو الفضل أحمد بن محمد ، مجمع الأمثال ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، 1988 . ص33 .

01 ـ قاعدة التّداول (سائر)

02 ـ قاعدة النّمذجة (كالعلم)

كما نعثر في أحد مصنّفات الأمثال المتأخّرة قليلا ، استقصاءً لتحديدات المثل وأنواعه بشكل ساعدنا كثيرا على فهم هذا النّوع ، وهو مصنّف « زهر الأكم في الأمثال والحكم» للحسن اليوسي الأندلسي ، والّذي عاش في القرن الحادي عشر للهجرة .

يفرّع في تعريفه المثل دلالة الكلمة حسب الاستعمال وهي :

01 ـ الشّبه : في قولنا هذا مثل هذا ؛

02 ـ الصّفة : كما في قوله تعالى : ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾؛

03 ـ القول السّائر المشبّه مضربه بمورده [1].

كما يورد اليوسي عدّة تعريفات للمثل منسوبة تارة ومجهولة النّسبة تارة أخرى ، وكلّها تصب في الدّلالات الّتي حدّدها ، وقد استرعى انتباهنا تعريف أورده للمرزوقي ، يحدّد المثل تحديدا جامعا : « وقال المرزوقي : المثل جملة من القول مقتضبة من أصلها أو مرسلها بذاتها ، تتّسم بالقبول وتشتهر بالتّداول ، فتنتقل كما وردت فيه إلى كلّ ما يصحّ قصده بها من غير تغيير يلحقها في لفظها وعمّا يوجبه الظّاهر إلى أشباهه من المعاني ، ولذلك تضرب وإن جهلت أسبابها الّتي خرجت عليها ، واستجيز من الحذف ومضارع ضرورات الشّعر فيها ما يستجاز في سائر الكلام» [2] .

يمكن استنباط ثوابت المثل من خلال هذا التّعريف ، وهي :

01 ـ قول وجيز (جملة من القول مقتضبة) ؛

02 ـ مقبول ومتداول (تتّسم بالقبول وتشتهر بالتّداول) ؛

03 ـ ثبات البنية التّلفظيّة في مقابل تغيّر المتلفّظين بها ؛

04 ـ خاضعة لقوانين الكلام العربي .

تتقاطع هذه المميّزات والخصائص الّتي حدّدها برنار روخوموفسكي للأشكال الحكمية ، والّتي يشكّل المثل نوعا فرعيّا لها ، وهي : [3]

(1) الحسن اليوسي ، زهر الأكم في الأمثال والحكم ، تحقيق : محمد حجي ومحمد الأخضر ، ج1 ، ط1 ، دار الثقافة ، المغرب ، 1981 . ص ص: 19 ـ 20 .

(2) الحسن اليوسي ، زهر الأكم في الأمثال والحكم ، ج1 ، ص20 .

(3)Lire les formes brèves, p 60 Bernard Roukhomovsky

01 ـ الاستقلال النّحوي L'autonomie grammaticale

02 ـ الاستقلال المرجعي L'autonomie référentielle

03 ـ التّلفظ اللاّشخصي L'énonciation transpersonnelle

انطلاقا من هذه الحدود يمكن أن نعاين الأمثال الواردة في مصنف عيون الأخبار .

صيغ الأداء ، العناوين والهوامش وقراءة المثل :

لقد أشرنا منذ قليل إلى أنّ الأشكال الوجيزة تتقدم في « عيون الأخبار »، باعتبارها أقوالا ترد في شكل خبر ينقل عبر السماع ليدون بعد ذلك ، بمعنى أنّ الخبر هو بنية ذات شقين : السند (سلسلة الرواة وصيغ الأداء) والمتن (القول عينه : مثل أو حكمة) وفي مصنف جامع مثل مصنف ابن قتيبة لابد من إيجاد مفاتيح تساعدنا على تمييز المثل أو الحكمة عن غيرها ، وهنا يمكن رصد ثلاث مفاتيح كبرى وهي صيغ الأداء ، العناوين والهوامش .

نلاحظ من خلال تأمّلنا في « عيون الأخبار » أنّ صيغ الأداء لا تحدّد المثل بصورة مباشرة ، بمعنى أنّ الحالات الّتي وردت فيها التّسمية « مثل » قليلة وقد حصرناها في الجدول التّالي :

صيغة الأداء (السّند)	عبارة المثل (المتن)	موقعها
ويقال في مثل	رأي الشّيخ خير من مشهد الغلام	مجلد1 / ص59
ويقال في مثل	برد غداة غرّ عبدا من ضمأ	مجلد1 / ص179
ويقال في مثل	الكدّ قبل المدّ	مجلد1 / ص280
ويقال في المثل	تطأطأ لها تُخطئك	مجلد1 / ص336
ومن أمثال العرب في هذا	لا تكن حلوا فتُسرط ، ولا مرًّا فتُلفظ	مجلد1 / ص378
ومن الأمثال المبتذلة	استأذن العقل على الجدّ فقال : إذهب لاحاجة بى إليك	مجلد1 / ص379
ومن أمثال العرب في ذلك	لا وكس ولا شطط	مجلد1 / ص382
ومن أمثال العرب في الوقاح	رمتني بدائها وانسلّت	مجلد2 / ص428
وتقول العرب	هذا أموق من نعامة	مجلد2 / ص487

نلاحظ من خلال عبارات المثل أنّها مختلفة من حيث الصّيغة والموضوع والمقصود ولكنّ صيغ أدائها صرّحت بأنّها تجتمع في شكل واحد ألا وهو المثل .

أمر أخر يساعد على الكشف عن المثل وتحديده في « عيون الأخبار » هي

العناوين ، وفي الدّراسات الحديثة لا يخفى ما للعنوان من أهمّية في تحديد شكل أدبيٍ ما[1] ، على الرّغم من أنّ العناوين الّتي وشّح بها ابن قتيبة كتبه العشر (كتابً الأخلاق ، كتاب العلم والبيان ، كتاب الزهد . . .) لا تشي بالشّكل المتضمّن في الكتاب فهي تتّجه بالدّرجة الأولى نحو الموضوع ، إلاّ أنّ العناوين الفرعيّة تقدّم شيئا آخر . حيث نعثر في المجلد الثّاني في كتاب « الطّبائع والأخلاق المذمومة » على فصل بعنوان : « الأمثال المضروبة بالطبائع » ويندرج تحته ما يربو عن عشرين قولا ، كما يرد عنوان ثانوي « ما جاء في الكلب من الأمثال » ، حيث يورده ابن قتيبة بعد أن يوضّح كيفيّة جمعه لهذه الأمثال ، قائلا : « قعد جماعة من أصحابنا يعدّون ما جاء في الكلب من الأمثال فحفظت منه . . . » [2] ، ثمّ لا تقف أهمّية إيراد هذه العناوين في تحديد انتماء هذه الأقوال بل تسمح كذلك بالقياس عليها كل الأقوال الّتي لم تحدّد من قبل المصنّف على أنّها أمثال .

كما تلعب الحواشي والهوامش والتّعليقات هي الأخرى دورا في تحديد المثل إضافة إلى الدور التّواصلي والتّداولي الّذي تؤدّيه عادة[3] ، فعندما لا توفّر الأسانيد والعناوين تحديدا للمثل في « عيون الأخبار » ، فإنّ الهوامش ـ الّتي هي من وضع المحقّق ـ تحيل على « مجمع الأمثال » للميداني وبذلك يتأكّد لنا انتساب القول إلى المثل ، والأمر نفسه بالنّسبة للشروح الّتي يعقّب بها المصنّف حول المثل بشرحه مرّة وبذكر مناسبته مرة أخرى ، هنا سنبين من خلال مثال ، حيث جاء في المجلد الثّاني في كتاب « الطبائع والأخلاق المذمومة » : والعرب تقول : « أكذب من سالئة » وهي تكذب مخافة العين على سمنها ثم نجد في هامش آخر الصّفحة« في مجمع الأمثال السّالئة وهي الّتي تسلا السّمن وتطبخه وتعالجه . قال الميداني في مجمع الأمثال : وكذبها أنّها تقول قد ارتجن ، قد احترق ، والارتجان ألاّ يخلص سمنها » [4].

نلاحظ كيف شرح ابن قتيبة المثل ليتّضح معناه ، حتّى يستعمله المتلّقي في مقامه المناسب ، ففي هذا الشّرح إذن عملية توجيه لفهم المتلقي . أمّا المحقّق فهو متلقٍ من نوع خاص ، فقد عمل على تقريب صورة المثل أكثر فلجأ إلى أكبر موسوعة للأمثال ووافانا بشرح المثل .

(1) ينظر : عبد الحق بلعابد ، عتبات (جيرارجينيت من النص إلى المناص) ، ط1 ، منشورات الاختلاف ، الجزائر ، 2008 . ص89 .
(2) عيون الأخبار ، مج2 ، ص482 .
(3) بلعابد عبد الحق ، عتبات ، ص129 .
(4) عيون الأخبار ، مج 2 ، ص482 .

نخلص ممّا سبق إلى أنّ كلاّ من صيغ الأداء والعناوين والهوامش مفاتيح تساعد على تحديد وتعيين المثل من غيره من الأقوال الّتي تلتقي معه في عدّة خصائص باعتبارها أنواعا فرعية للأشكال الوجيزة، إلا أنّ هذه العتبات لا تكفي لتحديد انتماء الأقوال، وإلا ألغي السّواد الأعظم ممّا ورد في «عيون الأخبار» من أمثال، ولهذا سنمر إلى المتن.

صيغة المثل بين بلاغة الاستعارة والإيجاز وصيغ التفضيل :

لقد حُدّد للمثل إطار بلاغيّ يلخّصه القول الشّهير لإبراهيم النّظام : « يجتمع في المثل أربعة لا تجتمع في غيره من الكلام : إيجاز اللّفظ، وإصابة المعنى، وحسن التّشبيه، وجودة الكناية، فهو نهاية البلاغة» (1).

تكمن الطّبيعة الاستعاريّة للمثل في كونه قول نشأ أو قيل في سياق أو حادثة معينة، فيستعار للاستعمال في سياق أو حالات أخرى، تحكمه في ذلك علاقة المشابهة بين السّياقين دائما، كما هو شأن الاستعارة، وقد أكّد اليوسي على هذه الخاصّية للأمثال قائلا : « . . . وهكذا سائر الأمثال، وهذا يسمّى عند الأدباء استعارة تمثيليّة ويسمّى التّمثيل على سبيل الاستعارة وهي أحد قسميّ الاستعارة التّصريحية الّتي هي أن تشبّه شيئا بشيء، ثم تنقل لفظ المشبّه به وتطلقه على المشبّه لأجل هذا التّشبيه إطلاقا كأنّه وضع له من غير تصريح بالتّشبيه، ولا بالمشبّه به على وجه يشعر بالتّشبيه غير أنّ لفظ المشبّه به قد يكون مفردا كلفظ الأسد الّذي تنقله من السّبع الموضوع له أوّلا إلى الرّجل الشّبيه به في الجرأة وقد يكون مركّبا كلفظ «الصّيف ضيّعت اللّبن» الّذي تنقله من هيئة من ضيّع اللّبن إلى هيئة من ضيّع حاجة من الحوائج وهي الاستعارة في التّركيب والتّمثيل على سبيل الاستعارة» (2).

تفسّر الفقرة أعلاه العلاقة بين المثل والاستعارة بشكل جلّي، كما تشير إلى المعنى الأوّلي لكلمة مثل وهو الشّبه، مما يفتح المجال أمام صيغة معيّنة للبروز، وهي الصيغة التّمثيلية التّشبيهية الّتي عادة ما يطلق عليها اسم المثل القياسي(3) ؛ إذ يتمّ قياس شخص إلى شخص أو صفة بصفة أو غيرها، وتتواتر هذه الصّيغة في القرآن الكريم، كما في قوله عزّ وجل في سورة « إبراهيم» : ﴿**أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ**﴾[الآية 24].

(1) الميداني، مجمع الأمثال، ص34 .
(2) اليوسي، زهر الأكم في الأمثال والحكم، ج1، ص22 .
(3) يراجع : محمد توفيق أبو علي، الأمثال العربية والعصر الجاهلي، ص46 .

نلاحظ في «عيون الأخبار» أنّ هذا الضّرب يرد أكثر ما يرد في أقوال الرّسول ﷺ كقوله : «**مثل الجليس الصّالح مثل الدّاري إن لم يحذك من طيبه علقك من ريحه ، ومثل جليس السّوء مثل الكير إن لم يحرقك بشرار ناره علقك من نتنه**» (1) أو كما في بعض الحديث المرفوع : «**مثل العلماء في الأرض مثل النّجوم في السماء**» (2) .

وليس الحديث النّبوي وحده من يقتصر على هذه الصّيغة ، فثمّة بعض الأقوال الوجيزة الّتي اقتطفها ابن قتيبة من الكتب ، وخاصّة أقوال ابن المقفع ، كقوله «مثل صاحب السّلطان مثل راكب الأسد يهابه النّاس وهو لمركبه أهيب» (3) ، أو كما في المثال : «قرأتُ في كتاب للهند : إنّما مثل السّلطان في قلّة وفائه للأصحاب وسخاء نفسه عمّن فقد منهم مثل البغيّ والمكتب كلما ذهب واحد جاء آخر» (4) .

نلاحظ في هذه الأمثلة تحقيق شرطي التّمثيل والتّشبيه في صيغة المثل ذاتها ، مع انتفاء شرط مجهوليّة القائل الّذي يتحقّق عادة بالسّيران والتّداول ، فأصحاب هذه الأقوال معروفون ، فهل نخرجها من دائرة المثل ؟ لا يمكن إخراجها من النّوع لأنّها تشكّل نوعا فرعيا ، وهو الّذي أشرنا إليه بالمثل القياسي الّذي يبنى على قياس شيء بشيء بغضّ النّظر عن قائله ، لأنّنا بصدد معاينة المتن أو عبارة المثل لا إسناده من جهة ، ولأنّه لا يتصوّر أن أي قول حتى وإن بدا مجهول المؤلّف فهو بالنّهاية صدر عن شخص ما من جهة أخرى . كما نلاحظ المحتوى الحِكَمي لهذه الأمثال والّذي يجعلنا نميّز في «عيون الأخبار» الأمثال القياسيّة بأنّها صادرة عن شخص معروف (وجيه) تأتي في صيغة التّمثيل والتّشبيه غرضه أو الغاية منه ترسيخ قيمة إنسانيّة ، وهذا ما يجعله يتماسّ مع الحكمة في ثابت من ثوابتها وهو المحتوى الحكمي كما سنرى في العنصر الموالي .

أما عن الصيغة المتواترة لعبارات الأمثال فهي صيغة (**أَفْعَلُ مِن**) ولنوضّح بعينة من الأمثال الواردة في المصنف :

ـ أهدى من قطاة أو حمامة .

ـ أسرق من زنّابة (وهي فأرة برية)

(1) عيون الأخبار ، مج1 ، ص353 .
(2) مصدر نفسه ، مج2 ، ص519 .
(3) مصدر نفسه ، مج 1 ، ص63 .
(4) مصدر نفسه ، مج 1 ، ص67 .

ـ ألحّ من الخنفساء

ـ أخدع من ضب

ـ أجوع من كلبة حومل

يمكن أن نخرج بالملاحظات التّالية :

ـ افتتاح المثل بصيغة (أفْعَلُ مِن) للدّلالة على المبالغة والزيادة ، وهنا ينتفي معنى التّسوية الّذي وجدناه في التّحديد اللّغوي والاشتقاقي للمثل .

ـ تتّصل هذه الأمثال بطبائع بعض الحيوانات الّتي عرفتها البيئة العربيّة ، ولهذا لا يستغرب أن يورد ابن قتيبة جلّ هذه الأمثال الّتي على هذه الصّيغة ضمن كتاب « الأخلاق والطبائع المذمومة » .

ـ تتّجه مقاصد هذه الأمثال وغاياتها نحو ذمّ ورفض الطّبائع الّتي تسوّي بين أكرم المخلوقات « الإنسان » وبين الحيوان ، بل إنّها تجعل الإنسان أحطّ من الحيوان بواسطة صيغة (أفعل من) الدّالة على المبالغة .

بهذا تحقق الأمثال التّي على صيغة (أفعل من) شروط إبراهيم النّظام الّتي ذكرها ، كما أنّها تكتسب في « عيون الأخبار » صفة نوعيّة أو تشكّل نوعا من الأمثال وهي « الأمثال المضروبة بالطبائع » استنادا إلى موضوعة الطّبع الّتي تطغى عليها .

ب. الحكمة بين الفعل والقول : نحو تحديد المفهوم

يوازي المعنى اللّغوي للحكمة معنى الإتقان ومنه أُخذ المعنى الاصطلاحي ، إذ تُطالعنا في لسان العرب مادة (ح ك م) بمشتقاتها المتعدّدة على أنّها من الإحكام والإتقان ، كما تستمدّ معناها من صفته عزّ وجلّ ، حيث أورد ابن منظور قول ابن الأثير في ذلك : « . . . في أسماء الله تعالى الحَكَم والحَكِيم وهما بمعنى الحاكِم وهو القاضِي ، فهو فَعِيل بمعنى فَاعِل ، أو هو الّذي يُحكِم الأشياء ويتقنها فهو فَعِيل بمعنى مُفعِل ، قيل والحكيم ذو الحكمة ، والحكمة عبارة عن معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم » (1).

نلاحظ من خلال هذا التّحديد جانبين في تعريف الحكمة :

01 ـ أنّ دلالتها متعالية قدسية لأنّها مستمدّة من صفات الله عز وجل ؛

02 ـ أنّ دلالتها موسّعة وشاملة فهي تشمل « أفضل العلوم » وهنا تقترب من مفهوم الفلسفة الّتي تحوي كل المعارف والعلوم .

(1) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (ح ك م) .

لو تتبّعنا هذا المنحى في تعريف الحكمة لخرجنا عن مقصد التّحديد الّذي نبتغيه هاهنا ، فالحكمة الّتي نبحث عن تعريف لها هي شكل من «القول» ، لأنّ مصطلح الحكمة في جلّ المعاجم التّراثية تشير إلى : «علم يبحث فيه عن حقائق الأشياء على ما هي عليه في الوجود بقدر الطّاقة البشرية ، فهي علم نظريّ غير آلي ، والحكمة أيضا هي هيئة القوّة العقلية العمليّة المتوسّطة بين الجربَزة الّتي هي إفراط في هذه القوّة والبلادة الّتي هي تفريطها» (1) .

فإذا كانت الحكمة هي العلم النّظري ، فإنّها لا تكون إلاّ في الأفعال وحسب ، بل ترد في الأقوال ، وهذا يذكّرنا على نحو ما بالمفهوم الموسّع للأدب ، الّذي تقدم استقصاؤه في التّراث ، والّذي بدا داخلا في باب الحكمة العمليّة الّتي يُتَوصّل بها إلى كمال الأخلاق وتسوية السّلوكات الإنسانية ، وعلى هذا ترتبط الحكمة في القول بجانب تقويم السّلوك وترشيده ، وتلك ميزة اختصّت بها العرب .

وهذا ما شرح به ابن منظور استناد لحديث النّبي ﷺ ، يقول : «. . وفي الحديث : **«إنّ من الشّعر لحِكَمًا»** ؛ أي أنّ في الشّعر كلاما نافعا يمنع من الجهل والسّفه وينهى عنها ، قيل أراد بها المواعظ والأمثال الّتي ينتفع النّاس بها» (2) ، إذن فكلّ كلام أخلاقي ينهى عن الغواية يعدّ حكمة ، وهنا نلاحظ التّركيز على المقصد ، وعليه فهل يجوز أن نصف الحكمة ـ تبعا للتّعريف المعطى دائما ـ على أنهانوع من الأمثال يرتكز على موضوعة الأخلاق ؟

سنستجلي هذا من خلال معاينة التّجليات الحاضرة معنا في «عيون الأخبار» ، ولكن قبل ذلك نتابع استقصاء تحديداتها الواردة في المؤلّفات المتخصّصة ، حيث يطالعنا اليوسي في مصنفه «زهر الأكم في الأمثال والحكم» ، وسنلاحظ منذ العنوان أنّ ثمّة فرقا ما بينهما ، يقول فيها : «أُنزلت الحكمة على ثلاثة أعضاء في الجسد : قلوب اليونان وألسنة العرب ، وأيدي أهل الصين ، وما ذلك إلاّ لاختصاص اليونان بمزيّة التّبحر في علم الأشياء ومعرفة القوانين وإتقان البراهين ، واختصاص أهل الصين بمزيّة عمل الصّنائع العجيبة وإتقان الأعمال الغريبة ، واختصاص العرب بمزية إبانة المعاني العجيبة ، والمواعظ المفيدة ، في أشعارها وخطبها» (3) .

نجد في كلام اليوسي تأكيدا على تعالق الحكمة والمثل من جهة ، وإقرارا بتجلّي الحكمة عند العرب في الأقوال ، إلاّ أنّه لم يتحدّث عن الحكمة القوليّة في

(1) الشريف الجرجاني ، التعريفات ، دط ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1995 . ص91 .
(2) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (ح ك م) .
(3) الحسن اليوسي ، زهر الأكم في الأمثال والحكم ، ج1 ، ص28 .

انفصال عن الحكمة الفعليّة ، حيث أحاط بالمفهوم الجامع للحكمة بشكل تراتبي والّذي نلخّصه في الشّكل التّالي :

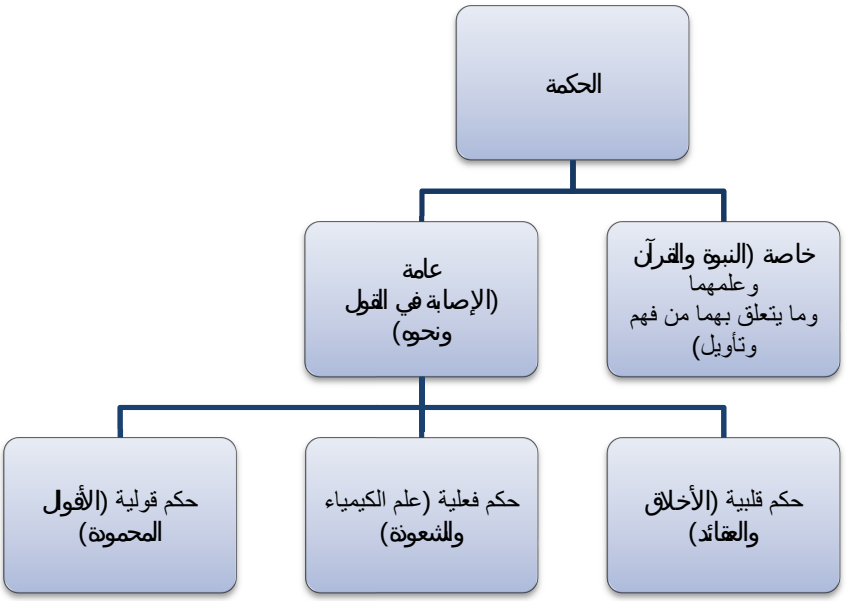

نخلص من كل هذه التّحديدات بشأن الحكمة أنّه لم يُمنح للحكمة في التّراث تعريف يستوفي خصائصها الشّكلية من حيث هي قول اللّهم إلاّ ما وجدنا من قرنها بالمواعظ والأمثال ، وهذا ما يرجّح انضواءها تحت نوع المثل ، وتشكيلها نوعا فرعيا باعتبار القصد التّعليمي ، التّقويمي .

نعتقد أنّ النّظر في التّحديدات المقدّمة في الدّراسات الغربيّة الحديثة يساعد على فهم حدودها بوصفها شكلا موجزا ، حيث يقدم معجم النّقد الأدبي التّعريف التّالي للحكمة(maxime) : « الحكمة نوع أدبي ، وهي شكل وجيز محدود أو مؤطر بجملة تقدم إثباتا لقيمة عامة أخلاقية غالبا » (1)

نلاحظ كيف يقدّم هذا التّحديد الحكمة على أنّها شكل وجيز ، بل قبل هذا يحدّدها بأنّها نوع أدبيّ ، وبالإضافة إلى تحديد بنيتها بالجملة ، فإنّه يحدّد موضوعها الأخلاقي ، وهنا يلتقي بنوع من الأنواع الثّلاث الّتي وزّع عليها جاك فونتني النّوع الصّيغي وهي : التّعليمي ، الشّعري والدوغمائي (2).

(1) Joëlle Gardes et autres , dictionnaire de critique littéraire 2° édition , Armand colon , Paris ,1996 . p 116 .

(2) Jaque Fontanelle , Sémiotique et littérature , p 10 .

أمّـا ألان مونتانـدون Alain Montandon ، فعلـى الـرّغم مـن فصـله بـين المثلproverb والحكمة maximإجرائيا إلاّ أنّـه يـرى صـعوبة الفصـل التّـام بينهمـا ، ويعود الأمر في رأيه إلى الأصل اللاتيني لاستعمال الكلمـتينla maxima sentential والّتي تعني «الحكمة الكبرى» ، فهـي عبـارة عـن مفهـوم قـانوني ، حيـث وصـفها لابروير La bruyère بأنّها «قوانين أخلاقية» ، لأنها بمثابة قواعد للحياة (1).

يشـير برنـار روخوموفسـكي هـو الآخـر في هـذا السـياق إلى الخلـط الاصـطلاحي الواقـع بـين المثـل والحكمـة لالتقائهمـا في موضـوعة الأخلاقـي ، مستشهدا بتعريف لـرولان بـارت للحكمـة بأنّهـا : «جملـة مقتطعـة مـن خطـاب : موحّد ، وجيز ، يربط بين صمتين» (2)

ومن هذا التّعريف نخلص إلى مميّزات الحكمة :

01 ـ قول وجيز يتّخذ الجملة بنية أساسيّة له ؛

02 ـ مجمع عليه ؛

03 ـ ذو طبيعة استشهادية (مقتطع من خطاب) وبعد تواصلي (يربط بين صمتين) .

الحكمة بين أخلاقية المضمون ووجاهة القائل :

سنعاين الحكمة في «عيـون الأخبـار» مـن خـلال التّأمـل في شـقّيها السّـند والمتن كما فعلنا مع نظيرها المثل .

نعاين أدناه عيّنة من الأقوال الّتي تحيل صيغ أدائها على الحكمة ؛ إمّـا بـذكر صاحبها وهو شخصية تنتمي إلى صفوة المجتمع أو الطبقة المثقفـة ، وإمّـا بنسـبتها للحكماء دون تحديد من هذا الحكم ، أو تسميتها بالحكمة .

صيغ الاداء(السند)	عبارة الحكمة(المتن)	موقعها
سئل بعض الحكمـاء مـا العقل ؟	قال : الإصابة بالظن ومعرفة ما لم يكن بمـا كان	مجلد1 / ص76
قال برزجمهر	ثمرة القناعة الرّاحة ، وثمرة التّواضع المحبّة	مجلد1 / ص305
قال عمر بن الخطاب	من كثر ضحكه قلت هيبته	مجلد1 / ص368
قال أبو الدّرداء	علامـة الجاهـل ثـلاث : العجـب وكثـرة المنطـق فيمـا لا يعنيـه وأن ينهـى عـن شيء ويأتيه	مجلد2 / ص438
وفي الحديث المرفوع	المرء كثير بأخيه	مجلد3 / ص05
قال المسيح عليه السلام	الدنيا قنطرة فاعبروها ولا تعمروها	مجلد2 / ص703

من خـلال رصـدنا لصـيغ الأداء نلاحـظ أنّهـا تحـدّد نـوع القـول مـن خـلال

(1) Alain Montandon , Les formes brèves , édition Hachette , Paris ,1992 . p 31 .

(2) Bernard Roukhomovsky , Lire les formes brèves , p 72 .

النّموذج (سُئل بعض الحكماء ، قالت الحكماء ، قال بعض أهل العلم . . .) ، فهي صيغ تحيل على صفة القائل(الحكيم) وبذلك فهي توجّه المتلقّي لاستقبال نوع من القول يسمّى حكمة ، وهنا تحضر السّمات الّتي اعتدنا وصف الحكمة بها ، فهي على قدر من الإيجاز والبلاغة وذات قصد أخلاقي ، وعظي ، إرشادي ؛ أي تعليميّة بالدّرجة الأولى ، ثمّ بعد ذلك لا يهم تحديد القائل مادام ينتمي لفئة الحكماء أو العلماء .

أمّا في الأسانيد الأخرى فإنّها تختص بتسمية المتحدّث أو صاحب القول ، وهنا تظهر أسماء عرفت من خلال السّياق التّاريخي والاجتماعي ، على أنّها من صفوة المجتمع ، وقد ميّزنا فيها :

ـ النبي ﷺ : ممّا لاشكّ فيه أنّ شخصية النّبي ﷺ تحظى في الثّقافة العربيّة الإسلامية بمكانة في أعلى الهرم ، ممّا يجعل كلّ الأفعال والأقوال الصادرة عنه بمثابة القوانين أو المنهاج الّذي يجب أن يُحتذى ، وعليه فكلّ حديث نبوي شريف هو حكمة ، لأنّه يشرّع نظما سامية للحياة البشرية ، فأقواله مسلّمات لا يمكن إنكارها ، وأوامره واجبات يجب تنفيذها ، ونواهيه لابد من اجتنابها .

ـ الصّحابة والتّابعين رضوان الله عليهم : وهم يسيرون على هدي النّبي وعليه لابدّ من اتّصافهم ووصفهم بالحكمة ، وقد دلّ على ذلك صيغة (وقال بعض الحكماء من الصّحابة) ، فهو وصف وتخصيص للحكماء ، وفي « عيون الأخبار » نجد إحالة على أسماء كثير منهم ، لا يتّسع المقام هنا لذكرهم .

ـ كما تحضر أقوال أو حكم للمسيح ولقمان ، وهما من الأنبياء والمرسلين .

ـ وبعض الحكم تُنسب لشخصيّات أعجمية ، اشتهرت بانتسابها لفئة الفلاسفة والحكماء : كبرزجمهر ، وأردشير ، وأفلاطون ، وغيرهم كثير .

نتساءل بصدد هذه الصيّغ إذا كان النبي بوصفه الشخصية الحكيمة الأولى ومنه التّسليم بأنّ أقواله كلّها تدخل في باب الحكمة ، فماذا عن الأمثال النبوية الّتي تقدّم تمثيلا ألا يمكن القول أنّها تشكّل نوعا فرعيا أو نقطة التقاء حقيقيّة بين المثل والحكمة ؟ إنّها تؤسّس لما يمكن أن نسميه بالأمثال الحكمية .

بنية الحكمة بين تنوّع الصّيغ ووحدة المقصد :

تتنوّع البنيات الصيغيّة للحِكَم التي يقدمها مصنف « عيون الأخبار » ، وقد خلصنا من خلال رصدنا التّنويعات المتجليّة إلى الأنواع التّالية :

ما يأتي جوابا عن سؤال : وقد أشار إلى هذا النّوع الفرعي للحكمة آلان مونتاندون بمصطلح question" ـ "response[1] ، فعادة ما يطرح سؤال مسند لما لم يُسمَّ فاعله (سائل مجهول الهويّة) حول قيمة خلقيّة أو سلوك أو خلاصة تجربة في الحياة ، فالسؤال وسيلة للمعرفة ، وربما كان السّائل غير موجود أصلا ، فلا يعدو أن يكون هذا السّؤال نمطا من الكلام اصطنعته العرب للتّعليم والتّلقين ، وللتّوضيح نقدّم هذه الأمثلة :

ـ سئل بعض الحكماء : ما العقل ؟ فقال : الإصابة بالظّن ومعرفة ما لم يكن بما كان(مجلد1 / ص76)

ـ قيل لبعض الحكماء : متى يكون الأدب شرّ من عدمه ؟ قال إذا كبر الأدب ونقص العقل . (مجلد1 / ص380)

ـ قيل لبرزجمهر : بم أدركت ما أدركت من العلم ؟ فقال ببكور كبكور الغراب ، وحرص كحرص الخنازير ، وصبر كصبر الحمار . (مجلد2 / ص522)

ـ قيل لأفلاطون : بماذا ينتقم الإنسان من عدوه ؟ قال : بأن يزداد فضلا في نفسه . (مجلد2 / ص111)

تبدو هذه الإجابات الوجيزة مركّزة تلخّص قيما عظيمة وخبرات حياة طويلة في جملة أو اثنتين ، كما تشرح وتمثّل كما في جواب برزجمهر ، الّذي أراد من خلال هذه التّشبيهات بحيوانات يأنف النّاس من صفاتها ، أن يبيّن مشاقّ تحصيل العلم والمعرفة .

صيغة التّعداد بين إجمال القول وتفصيله :

ثمّة صيغ تتواتر بشكل ملفت للانتباه في «عيون الأخبار» ، وهي تؤكّد على البعد التّعليمي للحكمة إذ تجمع أو تجمل قواعد (دينيّة ، سلوكيّة ، أخلاقيّة . . .) وتنظّمها بشكل تعدادي يسهّل على المتلقّي حفظها ومن ثمّ العمل بها ، وهي بذلك تأخذ طابع إجمال الكلام ثمّ تفصيله ، وهي عادة في القول دأبت العرب عليها ، بالتّدرج من العام إلى الخاص بغية إفهام السّامع والوصول به إلى غرض الكلام ، ولنمثّل بالعيّنة التّالية :

ـ وفي الحديث المرفوع : العلم علمان ؛ علم في القلب فذلك العلم النّافع ، وعلم على اللّسان فذلك حجّة الله على بن آدم . (مجلد2 / ص525)

ـ قال الخليل : الرّجال أربعة ؛ رجل يدري ويدري أنّه يدري فذلك عالم

(1) Lire les formes brèves, p 25 .

فاتبعوه ، ورجل يدري ولا يدري أنّه يدري فذلك ناس فذكّروه ، ورجل لا يدري ويدري أنّه لا يدري فذلك مسترشد فعلّموه ، ورجل لا يدري ولا يدري أنّه لا يدري فذلك جاهل فارفضوه . (مجلد2 / ص525)

ـ وقال الحكيم : ثلاثة لا يعرفون إلاّ في ثلاثة مواطن ؛ لا يعرف الحليم إلاّ عند الغضب ولا الشّجاع إلاّ في الحرب ، ولا الأخ إلاّ عند الحاجة إليه . (مجلد3 / ص86)

ـ قال بعض الحكماء : مدار صلاح الأمور في أربع ؛ الطّعام لا يؤكل إلاّ على شهوة ، والمرأة لا تنظر إلاّ إلى زوجها ، والملك لا يصلحه إلاّ الطّاعة والرعيّة لا يصلحها إلاّ العدل . (مجلد3 / ص220)

نلاحظ تواتر الصّياغة نفسها بغضّ النّظر عن القائل ومواضيعها حول السّلوكات القويمة والصّفات الحميدة الّتي يتمّ بها صلاح الأمور في الحياة ، كما نلاحظ أنّ هذه الصّيغة لا نجدها في الأقوال المسندة لأشخاص معروفين فحسب ، بل كثيرا ما تكون مجهولة القائل ، ممّا يصحّ معه نفي شرط النّسبة المعلومة في الحكمة ، أو بالأحرى اعتبارها من متغيّرات الحكمة ، وهي نقطة تقاطع أخرى مع المثل .

خاتمة القول حول الأشكال الوجيزة :

وخلاصة القول في الأشكال الوجيزة أنّها :

ـ أقوال تمتاز بالإيجاز الشّديد ؛

ـ تتحدد ماهيتها بجانبها الشكلي وسماتها البلاغية ؛

وتهيمن عليها وظيفة استشهاديّة حجاجيّة تجعلها على اتصال دائب بالسّياق ؛

ـ تمّ اعتبارها في التّراث نوعا مستقلا على غرار الأنواع المطولة كالخطب والرسائل والمقامات . . . ؛

ـ وقد تجلى من خلال ما ورد في التراث أنّ لها شكلين ثابتين هما المثل والحكمة ، تنضوي تحتهما تنويعات كثيرة ، وأنّهما يتداخلان في كثير من الثّوابت لعلّ أبرزها : المحتوى الحكمي الّذي يؤدي دور التّوجيه والتّعليم ، ومنه تحقيق المقصد العام للأدب ، ألا وهو المقصد الأخلاقي .

قائمة المصادر والمراجع:

أولا : باللغة العربية

01 / ابـن قتيبـة الـدينوري ، : عيـون الأخبـار (أربعـة أجـزاء) ، تـح : محمـد الاسـكندراني ، ط 5 ، دار الكتـاب العربي ، بيروت ، 2002 .

02 / ابن منظور : لسان العرب ، تح : عبد الله عي الكبير وآخرون ، دط ، دار المعارف ، مصر ، دت .

03 / ابن وهب الكاتب : البرهان في وجوه البيان ، تح : حنفي محمد شرف ، دط ، مكتبة الرسالة ، مصر دت .

04 / أبو هـلال العسـكري : جمهـرة الأمثـال ، ضـبط وتنسـيق وشـرح : أحمـد عبـد السـلام ، ط1 ، دار الكتـب العلمية ، بيروت ، 1988 .

05 / بسمة عروس : التفاعل في الأجناس الأدبية ، دط ، منشورات كلية الآداب والفنـون والإنسـانيات ، تـونس ، 2008 .

06 / الجرجاني علي بن محمد : التعريفات ، دط ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1995 .

07 / الحسن اليوسي : زهر الأكم في الأمثال والحكم ، تح : محمـد حجـي ومحمـد الأخضـر ، ج1 ، ط1 ، دار الثقافة ، المغرب ، 1981 .

08 / عبد الحق بلعابد ، عتبات (جيرارجينيت من النص إلى المناص) ، ط1 ، منشـورات الاخـتلاف ، الجزائـر ، 2008 .

09 / الكلاعي أبو القاسم بن عبد الغفور ، إحكام صنعة الكلام ، تـح : محمـد رضـوان الدايـة ، دط ، دار الثقافـة ، بيروت ، 1966 .

10 / لؤي حمزة عباس ، سرد الأمثال ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، سورية ، 2003 .

11 / محمد توفيق أبو علي ، الأمثال العربية والعصر الجاهلي ، ط1 ، دار النفائس ، بيروت ، 1988 .

12 / الميداني أبو الفضل أحمد بن محمد ، مجمع الأمثال ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، 1988 .

ثانيا : باللغة الفرنسية

01 / Alain Montandon : Les formes brèves , édition Hachette , Paris ,1992 .

02 / Bernard Roukhomovsky : Lire les formes brèves , édition Nathan , Paris , 2001 .

03 / Fontanille Jacque : Sémiotique et littérature : Essais de méthode , ed Presses universitaires de France , Paris ,1999 .

04 / Joëlle Gardes et autres : dictionnaire de critique littéraire ,2 ° édition , Armand colon , Paris ,1996 .